دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية في تيسمسيلت
– دراسة القدرات والفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي لولاية تيسمسيلت –

the role of industrial investment in achieving local development in Tissemsilt - study the state's investment capabilities and opportunities in the industrial sector in the state of Tissemsilt

ربحي فاطمة [1]

جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة – الجزائر

rebhi.fatima@univ-dbkm.dz

تاريخ الارسال: 28 /2023/12 تاريخ القبول: 27 /2024/09 تاريخ النشر: 11 /2024/11

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية في تيسمسيلت، بفضل المشاريع الاستثمارية المجسدة على مستوى ولاية تيسمسيلت، وإستيعاب دوره ة في تحقيق التنمية المحلية من خلال دراسة القدرات والفرص الاستثمارية للولاية في القطاع الصناعي خاصة مع انطلاق البرنامج التكميلي التنموي المحلي للولاية مؤخرا، والذي مس جميع القطاعات من خلال إنجاز مشاريع رامية إلى فك العزلة عن هذه الولاية الفتية.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة أهمها ما يلي: أن القطاع الصناعي بولاية تيسمسيلت، له دور كبير في تحقيق التنمية المحلية خصوصا فيما يتعلق بالدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصنيع، وشهدت الولاية تحسنا في تجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية في عدة مجالات منها الصناعة، السياحة، الفلاحة والصحة، في إطار البرنامج التكميلي المقترح بغرض دعم التنمية المحلية على مستوى ولاية تيسمسيلت.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار المحلي، القطاع الصناعي، التنمية المحلية، البرنامج التكميلي، تيسمسيلت.

Abstract:

This study aims to highlight the role of industrial investment in achieving local development in Tissemsilt, thanks to the investment projects embodied in the state of Tissemsilt, and to understand its role in achieving local development by studying the capacities and investment opportunities of the state in the industrial sector, especially with the recent launch of the local development supplementary programme for the state, which affected all sectors through the completion of projects aimed at breaking the isolation of this young state.

The study concluded with the following conclusions: The industrial sector in the state of Tissemsilt has a major role in achieving local development, especially with regard to the economic role of small and medium enterprises in the field of manufacturing, and the state has witnessed an improvement in the implementation of various investment projects in several fields, including industry, tourism, agriculture and health, within the framework of the proposed supplementary programme to support local development in the state of Tissemsilt.

Keywords: *local investment, industrial sector, local technology, supplementary program program, Tissemsilt.*

[1] **المؤلف المرسل:** ربحي فاطمة، rebhi.fatima@univ-dbkm.dz

مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في النهوض باقتصاداتها، باعتبار أن هذا القطاع له تأثير على القطاعات الأخرى، وله دور في توليد وخلق الثروة والدخل الوطني، وبالتالي تحقيق وتعزيز التنمية الصناعية المحلية والوطنية، حيث أصبح الاستثمار الصناعي أهم البدائل الإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ورهانا حقيقا لخلق مناصب الشغل على المستوى الوطني والمحلي، ويعد الاستثمار الصناعي محركا أساسيا لتحقيق إقلاع اقتصادي نظرا لدوره الهام في التنمية المحلية.

وتعتبر ولاية تيسمسيلت من أهم ولايات الهضاب العليا نظرا لموقعها الجغرافي المتميز ومصدرا للإمكانيات المتنوعة لما تزخر به من خيرات ومكتسبات كثيرة في مختلف المجالات، وفي هذا الإطار تسعى ولاية تيسمسيلت إلى تشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي من خلال مختلف السياسات الحكومية والبرامج القطاعية التي وضعتها الدولة، والذي من شأنه تنشيط فرع التنمية المحلية والوطنية.

1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الجوهري الآتي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الصناعي في تحقيق التنمية المحلية لولاية تيسمسيلت؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ونوجزها فيما يلي:

– ما هي أهم القدرات والفرص الاستثمارية التي تتوفر عليها ولاية تيسمسيلت؟

– ما هي جهود الولاية التي بذلتها للنهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار بتيسمسيلت؟

– ما هي المشاريع الاستثمارية المجسدة بتيسمسيلت؟ وما نوع البرنامج التكميلي التنموي المخصص لولاية تيسمسيلت؟

2. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن:

إن الاستثمار في القطاع الصناعي من شأنه تحقيق التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت في وجود القدرات والفرص الاستثمارية بها؛

3. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على الاستثمار، ومختلف المشاريع الاستثمارية المجسدة على مستوى ولاية تيسمسيلت؛

– التعرف على التنمية المحلية، وواقع القطاع الصناعي بالولاية، وفهم وإستيعاب الاستثمار في تحقيق التنمية المحلية بتيسمسيلت؛

– التعرف على القدرات والفرص الاستثمارية التي تتوفر في ولاية تيسمسيلت؛

4. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه من خلال التعرف على الاستثمار، وما مدى أهميته في تحقيق التنمية المحلية، حيث سعت الجزائر عامة وتيسمسيلت خاصة للعمل على تنميته وتطويره باعتباره نقطة ارتكاز لتنمية محلية شاملة ومستدامة.

5. منهج الدراسة: نظرا لخصوصية الموضوع وأهميته فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي في توضيح مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار والتنمية المحلية، وتحليل مختلف الإحصائيات المتوفرة بخصوص الموضوع، مع تحليل مشاكل القطاع الصناعي وسبل معالجتها.

6. هيكل الدراسة: من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا لتحقيق أهداف لدراسة، والإجابة على التساؤل الرئيسي ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحورين التاليين.

– المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الصناعي والتنمية المحلية؛

– المحور الثاني: القدرات والفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي بولاية تيسمسيلت؛

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار والتنمية المحلية المستدامة

تعتبر الاستثمارات المحلية الركيزة الأساسية لقيام مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما تؤثر سياسة الاستثمارات على التنمية المحلية المستدامة، من خلال توفير السلع المحلية وتحقيق مناصب الشغل.

أولا– معالم السياسة الاستثمارية:

في إطار إقتصادي تعنى السياسة الاستثمارية بتحديد نسبة رأس المال الحالي أو المستقبلي الموجه للاستثمار في مجال التمويل، وتعتمد سياسة الاستثمار في المقام الأول على دراسات الجدوى وتوقعات الحكومة، والتي تتحدد ضمن مستوى مقبول من المخاطر والأرباح المتوقعة، ولتحديد مفهوم السياسة الاستثمارية نجد أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات.

1. تعريف سياسة الاستثمار:

تعرف سياسة الاستثمار على أنها: "مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجيهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي الإقليمي وجنسية الاستثمار وملكيته وإستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية"[1].

1.1. تعريف الاستثمار:

الاستثمار لغة من ثمر، هو الزيادة والنماء، فيستثمر معناه ينمي أو يزيد، والنماء يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات، وإن مفهوم الاستثمار يشمل عدد كبير من الأنشطة، ويشير إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع أو السندات والأسهم وصناديق الاستثمار، ويشير إلى الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على الاحتياط ضد مخاطر تقلب الأسعار، وأن الهدف من الاستثمار تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر[2].

ويعرف أيضا على أنه: "تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية"[3]، وأيضا في تعريف آخر للاستثمار: هو "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح، والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو شكل غير مادي"[4].

وهناك من يقسم الاستثمار حسب معيار عمومي وخاص، وذلك حسب الطبيعة القانونية له، أي حسب ملكية الاستثمار للدولة أو للخواص، أو وطني وأجنبي، وذلك بحسب جنسية المستثمر سواء كان فردا أو مؤسسة، ووطني أو محلي حسب الناحية الإدارية أي الإدارة التي تكون وصية على ذلك الاستثمار، وقد تكون مركزية أو لامركزية[5].

2.1. تعريف الاستثمار الصناعي:

يعرف بأنه: "تلك الأصول العقارية التي يتولى المستثمر الوطني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة استغلالها من أجل إقامة وانجاز مشاريع استثمارية في قطاع التصنيع بصفة عامة والصناعة بمختلف أنواعها بصفة خاصة، وهذا ما يتطلب من المستثمر ضرورة الحصول على الفضاءات العقارية سواء كانت مبنية أو غير مبنية المخصصة لإقامة منشآت ومناطق صناعية أو نشاطات تؤدي الى أغراض التنمية الاقتصادية خلال مدة مبينة محددة قانونا"[6].

2. أهمية إستراتيجية التنمية الصناعية: ترتكز إستراتيجية التنمية الصناعية على أهمية كبيرة منها:[7]

– النتائج الايجابية الهامة التي تم الوصول إليها سواء على الصعيد الوطني أو التجارب التي مست مختلف التكتلات الاقتصادية؛

– الجدية والصرامة التي يتم العمل بها أو التعاون القائم على أساس استراتيجي متين يمكن من تنفيذ الأهداف المحددة بأقل التكاليف وفق تصور عام مشترك بين كافة الأطراف المعنية؛

– يعتبر العمل الاستراتيجي المشترك نتائج لجهد مشترك لكفاءات مختصة في مختلف المجالات التي يراد وضع مخطط تنفيذي لها، وهذا يعني وضوحا أكثر في تصور ورؤية الأهداف المشتركة التي لا تقبل التراجع؛

– نظرا للعلاقة الوطيدة بين السياسة والخطة والإستراتيجية فإن نجاح هذه الأخيرة يصبح رغبة وهدف كافة الأطراف المعنية الفاعلة في المجتمع؛

– يشكل العمل وفق إستراتيجية معينة من شأنه وضع حد للتصرف العشوائي والتردد في تنفيذ الأهداف المسطرة، ومن ثم الاطمئنان للمستقبل سواء في العمل على المستوى الوطني أو التعاون الخارجي، أساس يضمن مصالح مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ الإستراتيجية في الأمدين المتوسط والبعيد مع وضع الحلول لكافة القضايا العالقة والمشاكل المحتملة أثناء تنفيذ الإستراتيجية؛

3. أنواع استراتيجيات التنمية الصناعية:

تتعدد استراتيجيات التنمية الصناعية، ومن أهم هذه الاستراتيجيات تتمثل في ما يلي:[8]

– إستراتيجية إحلال الواردات؛

– إستراتيجية تشجيع الصادرات؛

– إستراتيجية المناطق الحرة؛

– إستراتيجية المناطق الصناعية؛

ثانيا– التحديد المفاهيمي للتنمية المحلية وأهدافها:

1. التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته[9]، كما يمكن استخلاص بعض الخصائص المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل فيما يلي:[10]

– أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية؛

– أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة؛

– التغيير من وضع معين إلى وضع أحسن؛

– التنمية المحلية لها طرفان هما الأهالي أي المواطنين من جهة والحكومة من جهة أخرى؛

–الهدف من التنمية المحلية هو تحسين الظروف المعيشية على المستوى المحلي في مختلف المجالات، ومن ثم تحقيق التقدم القومي؛

– الاعتماد الكلي على الجهود المبذولة من طرف الأهالي لتحقيق التنمية المحلية عن طريق تحسين مستوى معيشتهم وتوفير ما يلزم من الخدمات.

2. أهداف التنمية المحلية: تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:[11]

– شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني؛

– تسريع عملية التنمية الشاملة، وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وإنجازها؛

– زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها؛

– تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع؛

– تهدف التنمية في رفاهية الانسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي؛

– تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة؛

– توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات؛

– جذب صناعات النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل؛

– تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؛

– الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدقيق غير المراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية مثل إرتفاع معدلات البطالة، وتوسع الأحياء العشوائية، وانتشار الأمراض الاجتماعية كالتشرد والتسول والإجرام؛

– توفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة لسهولة نقل عناصر الإنتاج وتخفيض تكاليف الانتاج واستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة ومن عهد الطاقات للوصول إلى متطلبات الاستدامة؛

– إن التنمية المحلية بمنظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي متعدد الأطراف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لمواد البناء والطاقة سواء في مجال الصناعة أو الاستعمال المنزلي؛

كما يمكن استخلاص بعض الخصائص المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في ما يلي: [12]

– أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية؛

– أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة؛

– التغيير من وضع معين إلى وضع أحسن؛

– التنمية المحلية لها طرفان هما الأهالي أي المواطنين من جهة والحكومة من جهة أخرى؛

– الهدف من التنمية المحلية هو تحسين الظروف المعيشية على المستوى المحلي في مختلف المجالات، ومن ثم تحقيق التقدم القومي؛

– الاعتماد الكلي على الجهود المبذولة من طرف الأهالي لتحقيق التنمية المحلية عن طريق تحسين مستوى معيشتهم وتوفير ما يلزم من الخدمات.

المحور الثاني: القدرات والفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي بولاية تيسمسيلت.

يعتبر قطاع الاستثمار بالولاية رافدا من الروافد التي يقاس بها مستوى التنمية المحلية، وهو حجر الزاوية في أي إنماء اقتصادي أو إجتماعي لما لديه من مؤهلات في خلق الثروة واليد العاملة والمعرفة المكتسبة من خلال استقطاب رأس المال الوطني والأجنبي.

أولا– فرص الاستثمار بولاية تيسمسيلت:

تعتبر ولاية تيسمسيلت من أهم ولايات الهضاب العليا، نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، وهذا ما يؤهلها لأن تصبح قطبا اقتصاديا وتنمويا جذابا، حيث تعتبر نقطة ربط بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب، وإن فرص الاستثمار التي تتوفر عليها ولاية تيسمسيلت ستكون المحفز الرئيسي لرجال الأعمال والمستثمرين الذين يريدون تحقيق النجاح في مشاريعهم الاستثمارية.

كما تعد الولاية مصدرا للإمكانيات المتنوعة لما تزخر به من خيرات ومكتسبات كثيرة في مختلف المجالات الصناعية، الزراعية والخدماتية، تنتظر من يستغلها ويحولها إلى إنجازات، ولهذا يجب على كل المستثمرين والراغبين في إنشاء مشاريع استثمارية استغلال هذه الفرصة بما يضمن نجاحهم ونجاح استثماراتهم.

1. جهود الولاية في النهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار في الولاية:

تولي الدولة اهتماما كبيرا لموضوع الاستثمار نظرا لدوره الهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية حيث يعد مدخلا هاما في توفير مناصب الشغل وخلق الثروة، وفي هذا الإطار تسعى الولاية من خلال مختلف البرامج القطاعية بتعزيز قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتجنيد مختلف أجهزة الدعم التي وضعتها الدولة، وترقية الاستثمار الصناعي ومرافقة المستثمرين، ونظرا للفرص التي تزخر بها الولاية في جميع المجالات، والتي تؤهلها لأن تصبح قطبا استثماريا هاما لاسيما الاستثمار الصناعي الذي من شأنه تنشيط فرع الصناعة والصناع الغذائية والتحويلية بمختلف أنواعها.

3. العقار الصناعي:

تتوفر ولاية تيسمسيلت على العقار الصناعي، والذي يبقى في انتظار المستثمرين الراغبين في استغلاله، وقصد استيعاب طلبات الاستثمار وتعزيز القدرات الاقتصادية للولاية خاصة من خلال تشجيع الصناعات التحويلية المعول عليها لارتباطها بالإمكانيات الفلاحية للولاية، أما فيما يخص العقار الصناعي المسترجع، تم استرجاع 109 قطعة بمساحة تقدر بـ 55.15 هكتار، منها 73 قطعة بمساحة تقدر بـ 51.6 هكتار تابعة لأملاك الدولة و36 قطعة بمساحة 3.55 هكتار تابعة للوكالة العقارية حيث تمت عملية إسترجاع هذه القطع الأرضية عن طريق القضاء (21 قطعة بمساحة 5.5 هكتار)، عن طريق إلغاء القرار (66 قطعة بمساحة 46.13 هكتار)، وعن طريق التراضي (22 قطعة بمساحة 3.52 هكتار).

1.3. مناطق النشاطات:

في إطار تنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار اتخذت عدة تدابير تحضيرية، لاسيما المتعلقة بالعقار الصناعي بحيث تقرر تعميم الحصول على العقار المبني أو غير المبني بنمط التراضي، إذا تم تكريسه كنمط وحيد في عمليات منح الامتياز.

- الأملاك المعنية بمنح الامتياز هي:
  - الأراضي التابعة لأملاك الخاصة للدولة المتوفرة والواقعة داخل القطاعات المعمرة؛
  - الأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المحلة أو الفائضة؛
  - الأراضي المتواجدة بمناطق النشاطات؛
- وتستثنى من مجال التطبيق القطع الأراضي التالية:
  - الفلاحية؛
  - المتواجدة داخل المساحات المنجمية؛
  - المتواجدة داخل مساحات المواقع الأثرية والثقافية بالإضافة إلى مناطق المحميات الطبيعية؛

تتوفر ولاية تيسمسيلت على ثلاثة (3) مناطق نشاطات أصلية متواجدة بكل من تيسمسيلت، ثنية الحد وخميستي، مساحة إجمالية تقدر ب22 هكتار و29 آر مقسمة على141 قطعة أرض بمساحة 15 هكتار44 آر79سآر، وزع منها إلى غاية يومنا هذا 102 قطعة أرضية استفاد منها41 مستثمرة قابلة للتوزيع.

2.3. توسعة مناطق النشاط:

نفس الشيء بالنسبة لتوسعة مناطق النشاط التي شملت كل من منطقتي نشاط تيسمسيلت وخميستي بمساحة إجمالية تقدر ب8 هكتار و90 آر مقسمة على 91 قطعة أرض بمساحة 4 هكتار 89 آر، وزع منها إلى غاية يومنا هذا 34 قطعة أرضية استفاد منها 8 مستثمرين، وسوف نوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 01: المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة قيد الانجاز خلال فترة 2017–2020

الموقع	المساحة
تيسمسيلت	211694
منطقة النشاطات تيسمسيلت	157285
التوسعة	54409
خميستي	68023
منطقة النشاطات خميستي	36480
التوسعة	31543
ثنية الحد	29 300
عين السدرة	257667
المجموع	566684

المصدر: *من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت.*

وتم اقتراح ثلاث (03) مناطق نشاطات صغيرة، وتجسيد لبرنامج مناطق النشاطات للولاية والتكفل بتوفير الأغلفة المالية اللازمة لأشغال تهيئتها وربطها بمختلف الشبكات، والتي تعد ضرورة ملحة وأكيدة.

وتنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية لمرافقة الشباب الحامل للمشاريع المصغرة تم استحداث كمرحلة أولى منطقتي (02) نشاطات مصغرة، وحيث نلتمس تحديد الآليات القانونية والإجراءات لتسيير مناطق النشاطات الحالية والمستقبلية.

4. المنطقة الصناعية:

هناك دراسة حول إنجاز منطقة صناعية بلدية العيون بمساحة 309 هكتار حيث تم إيداع الملف على مستوى الوزارة من طرف الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار ومراسلة وزارتي الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزارة الصناعة.

ثانيا– قطاع الصناعة:

تزخر الولاية بمؤهلات صناعية تؤهلها لأن تتبوأ مكان الصدارة على المستوى الجهوي والوطني، حيث أن النشاط الرئيسي لقطاع الصناعة هو الهيكلة والإشراف على المنشآت الصناعية، وهذا عن طريق إنشاء مناطق نشاطات لاحتضان المشاريع الاستثمارية الصناعية على أن تكون مهيأة (غاز، كهرباء، المياه، الهاتف).

بالإضافة إلى تفعيل عمل خط السكة الحديدية، وتحديث شبكة الطرق للولاية وفتح المناطق المعزولة، وإن القدرات الصناعية التي تحوزها الولاية تحتاج إلى عملية دعم ومرافقة من قبل السلطات العمومية.

إذ نجد المؤسسة العمومية للمنسوجات المتنوعة الجزائرية TDA مركب تيسمسيلت المتخصص في صناعة البطانيات المختلفة، والذي يشغل 250 عامل، حيث نقترح عملية تحديثه عن طريق اقتناء تجهيزات وعتاد جديد يسمح برفع طاقاته الإنتاجية مع القضاء على

مشكل الانقطاع بالتموين بالمواد الأولية، وكذا بعث شراكة حقيقية مع متعاملين اقتصاديين وطنيين أو أجانب من أجل إرساء صناعة نسيجية قوية من شأنها خلق مناصب شغل إضافية.

1. الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة:

هناك عدة نشاطات في ولاية تيسمسيلت يمكن أن تستوعب مجموعة من الاستثمارات بحكم أن الولاية تجلب جميع احتياجاتها من الولايات المجاورة، ومن أهم الفرص الاستثمارية المتوفرة في القطاع الصناعي تبعا للقدرات والفرص الاستثمارية التي تمتلكها الولاية للنهوض بالتنمية الصناعية، وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم 02: الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعة:

قطاع النشاط	النشاطات
الصناعة	صناعة مواد للاستعمال المنزلي (مناديل ورقية، منشفات..)، النسيج والجلد (الصوف، الخيط، المحافظ، الأحذية..)، صناعة منتجات التنظيف (المنظفات والصابون...)، صناعة مواد مختلفة للتغليف من الورق والكرتون، صناعة المحبوكات ومواد التزيين، تغليف وتعليب المنتجات الغذائية، صناعة تجهيزات معدنية.
الصـــــــناعة التحولية	صناعة العطور والروائح الموجهة للمواد الغذائية، إنتاج عصير الفواكه ومعلبات المعجون، تصبير وتعليب الزيتون والخضر، تحويل البطاطا (رقائق الشبس)، صناعة مواد غذائية للحيوانات، تحويل الخضر والفواكه وتصفية زيت الزيتون، صناعة التوابل المتنوعة.

المصدر: *من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت.*

من خلال الجدول نلاحظ أن ولاية تيسمسيلت تتوفر على فرص استثمارية في القطاع الصناعي، وأنه يمكنها إنشاء مؤسسات صناعية أو مؤسسات متوسطة وصغيرة تنشط في مختلف المجالات، فالمشاريع الصناعية بمختلف أنواعها كغيرها من القطاعات الاقتصادية الصناعية تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير السلع محليا، وفي الخارج وتوفير مناصب الشغل.

2. التنمية الصناعية: تحتل الصناعة مكانة محورية في مسار بناء مستقبل الجزائر، ولا يمكن للاقتصاد الوطني أن يجد ديناميكيته المثلى دون صناعة قوية قادرة على أداء دورها كمحرك للنمو الاقتصادي، حيث قامت السلطات العمومية لمواجهة تحديات إصلاح وإعادة بناء الاقتصاد الوطني تبني سياسة صناعية جديدة تتمحور حول التوجهات الإستراتيجية الكبرى التالية:

- ✓ هيكلة الاقتصاد اعتمادا على قطاعات منشئة لمناصب الشغل، حاملة للإدماج، تثمن كل موارد البلد، وتهدف إلى التصدير؛
- ✓ خلق مناخ أعمال شفاف وعادل، ملائم للاستثمار وللمقاولاتية؛
- ✓ إنشاء نمط جديد للحوكمة الاقتصادية وإدارة المؤسسات؛
- ✓ السماح ببروز اقتصاد جديد، قائم على الابتكار، التنافسية، الجودة والمعرفة.

إن إصلاح الاقتصاد الوطني يتطلب وبلا شك، إجراءات تعديل شجاعة، تتمحور حول نموذج جديد للتنمية الإستراتيجية للقطاعات الصناعية، ترتكز حول تثمين الموارد الوطنية، واعتمادا على المحاور الإستراتيجية للسياسة الصناعية الجديدة، فإن خارطة الطريق العملية، والمعدة من طرف القطاع الصناعي، قد حددت كهدف محوري لها المساهمة الحقيقية في تنويع اقتصادنا، من خلال تطوير وتدعيم الإمكانات الصناعية الوطنية، بالإضافة إلى بعض الانشغالات المتنوعة، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

– تنمية الفروع الصناعية، والحوافز والتسهيلات؛

– التدابير قصيرة المدى من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية في ميدان الاستثمار الصناعي؛

– ضرورة ضمان استقرار وتناسق الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الاستثمار؛

– تعزيز التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار، من أجل ضمان تدخل عمومي متناسق وفعال؛

– إنشاء إطار للتنسيق الدائم بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات ذات الصلة، من أجل مرافقة الاختصاصات المشتركة كالصناعات الغذائية على سبيل المثال.

– ضمان التقييم المستمر للسياسات العمومية المتعلقة بالتنمية الصناعية، تعزيز البنى التحتية اللازمة للتنمية الصناعية، في المناطق المعزولة؛

– تعزيز دور رأس المال البشري وتأهيل الموارد البشرية في الأنشطة الصناعية، تم التوصية بتطوير برامج التكوين، لتتناسب واحتياجات الصناعيين، بالتعاون مع قطاعات التكوين المهني والتعليم العالي، وذلك من أجل مد جسور الترابط بين الشركات وعالم البحث والتكوين؛

– بهدف تطوير سوق المناولة، تم الالتماس من وزارة الصناعة ترقية وترويج الصناعات الفرعية والأساسية مثل: الميكانيك الدقيقة (mécanique de recision)، والرقمنة لدى الشركات لاسيما تلك الناشطة في مجال المحروقات؛

يجب التذكير أن تحقيق تنمية صناعية جزائرية، لا يتم إلاّ وفق حلقة اقتصادية متكاملة، تتطلب مشاركة جميع الفاعلين، من إدارة ومتعاملين اقتصاديين وشركاء اجتماعيين، وأي إخلال من أي طرف سيعطل تحقيقها ويمدّد فترة حضانتها، كما أن استخلاص الدروس من التجارب السابقة يغنينا عن إعادة ارتكاب نفس الأخطاء ويقلص مدة تحقيق الأهداف والرهانات.

ثالثا– المشاريع الاستثمارية على مستوى ولاية تيسمسيلت:

بهدف تشجيع الاستثمار والمساهمة في تنشيط وإنعاش الاقتصاد الوطني تم إقحام تدابير محفزة على الاستثمار والعمل على زيادة عدد المشاريع الاستثمارية من شأنها السماح ببلوغ الأهداف المسطرة لاسيما من ناحية إنشاء مناصب الشغل ورفع الإنتاج الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

1. قطاع الصناعة: يعمل القطاع على هيكلة وتأطير المؤسسات الصناعية، وذلك بإنشاء مناطق للنشاطات وأخرى صناعية لاستحواذ مختلف المستثمرين الراغبين في إنجاز مشاريعهم وتحقيقها على أرض الواقع في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتجسيد مختلف البرامج المحلية، والتي هدفت إلى تقليص الواردات والمساهمة في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الولاية نظرا لأهميته، ومن أهم المؤسسات الصناعية البارزة والمعروفة على مستوى الولاية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: المشاريع الاستثمارية المنجزة في القطاع الصناعي بولاية تيسمسيلت.

الرقم	المشروع	قطاع النشاط	الموقع	العمال
01	وحدة صناعة الأغطية (صوفاكت)	صناعة	بلدية تيسمسيلت	100
02	وحدة استخراج الباريت (SOMIBAR)	صناعة	بلدية بوقايد	120
03	ووحدة إنتاج الآجر جيلالي بونعامة	صناعة	بلدية تيسمسيلت	101
04	مركز لتعبئة غاز البيتان	صناعة	بلدية ثنية الحد، بلدية بوقائد	150
05	وحدة لإنتاج الحليب ومشتقاته (ملبنة بوالي)	صناعة	سيدي منصور خميستي	175
06	صناعة أغذية الحيوانات بمختلف أشكالها (المضيافة)	صناعة	بلدية سلمانة	30

المصدر: *من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت.*

نلاحظ من خلال الجدول أنه من خلال الاستثمار تم إنشاء مؤسسات صناعية أصبحت ناشطة في مختلف المجالات، فالمشاريع الصناعية بمختلف أنواعها كغيرها من القطاعات الاقتصادية الصناعية تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير السلع محليا وفي الخارج، وتوفير مناصب الشغل التي بلغت حوالي 714 منصب عمل في مختلف قطاعات النشاط.

2. المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع الصناعة التحويلية الغذائية:

يبين الجدول التالي مختلف مشاريع الصناعة التحويلية المنجزة في ولاية تيسمسيلت، والذي دشنت حديثا في إطار الاستثمار نظرا لاحتياج الكبير لهذا النوع من المشاريع كون الولاية منطقة فلاحية.

الجدول رقم 04: مختلف مشاريع الصناعة التحويلية المنجزة في إطار الاستثمار بولاية تيسمسيلت.

الرقم	المشروع	قطاع النشاط	الموقع	عدد العمال
01	ملينة بوالي	صناعة تحويلية	منطقة النشاطات خميستي	30
02	مطحنة القايد	صناعة تحويلية	قرية سلمانة بلدية العيون	120
03	معصرة لزيت الزيتون	صناعة تحويلية	قرية سلمانة بلدية العيون	08

المصدر: *من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت.*

نلاحظ من خلال الجدول أن المشاريع الصناعة التحويلية المتمثلة في الملبنة والمطحنة ومعصرة الزيتون لا تقل أهمية عن باقي المشاريع المهمة في الولاية نظرا لطبيعة الولاية ذات طابع فلاحي ومعظم هذه المشاريع أكثر طلبا من سكان الولاية بحيث وفرت مناصب شغل.

3. المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة قيد الانجاز خلال فترة 2017–2020:

يمثل الجدول الموالي مختلف المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة، والتي هي قيد الانجاز خلال الفترة من 2017 إلى 2020.

جدول رقم 05: المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعة قيد الانجاز خلال فترة 2017–2020.

الرقم	تسمية المشروع الاستثماري	قطاع النشاط	موقع المشروع	الانطلاق
01	صناعة المواد البلاستيكية وقطع الغيار	صناعة	منطقة سيدي منصور	2017
02	الإعداد والتركيب الصناعي لحديد البناء	صناعة	منطقة النشاطات تيسمسيلت	2018
03	التحويل الصناعي للورق	صناعة	منطقة النشاطات تيسمسيلت	2018
04	مركب صناعي	صناعة	منطقة عين السدرة	2018
05	صناعة السكاكر ومشتقاتها	صناعة	منطقة النشاطات خميستي	2019
06	مطبعة صناعية ووكالة إشهار	صناعة	منطقة النشاطات ثنية الحد	2017
07	مشغل للملابس والبياضة	صناعة	بلدية تيسمسيلت	2019
08	صناعة القطران والبترول ومواد السماكة	صناعة	منطقة النشاطات تيسمسيلت	2019
09	صناعة الآلات الصغيرة للتركيب والإنارة الكهربائية	صناعة	منطقة النشاطات تيسمسيلت	2020
10	صناعة الجوارب	صناعة	منطقة النشاطات ثنية الحد	2019
11	نجارة الخشب والألمنيوم وكل المواد الأخرى	صناعة	بلدية تيسمسيلت	2019
12	ملبنة	صناعة تحولية	سيدي منصور خميستي	2020
13	تحويل المنتجات الغذائية	صناعة تحولية	منطقة النشاطات خميستي	2018

المصدر: *من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت.*

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم اعتماد مشاريع متنوعة في قطاع الصناع خلال الفترة 2017-2020 نجد معظمها انطلقت في المشروع والبعض الآخر متوقف بسبب انتظار تعديا رخص البناء أو بسبب المتبعات القضائية.

رابعا– التنمية الصناعية:

إن الحديث عن مخطط وطني للإنعاش الاقتصادي، يجعلنا نقف أمام رهان كبير، فإعداد أي مخطط وطني بهذا الحجم، يتطلب أولا وقبل كل شيء الإلمام الجيد بالمعطيات والمقدّرات التي تتوفر عليها البلد، ثم تحديد الأهداف والآفاق التي ترْنُوا إليها بطريقة يتفق عليها مختلف الفاعلين الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين، أو على الأقل تلقى القبول العام، وقد أعرب المشاركون في الندوة الوطنية حول "مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد، عن رضاهم العميق، عن قرار السيد رئيس الجمهورية بخصوص الإقلاع الاقتصادي، أين أعرب صراحة عن الإرادة الحازمة للسلطات العمومية من أجل تسهيل بعث نشاط الاستثمار ومرافقته، وذلك برفع جميع الحواجز.

كما أبدى الرغبة الجادة في إعادة تهيئة مناخ أعمال مستقر ومحفز، واعتمادا على المحاور الإستراتيجية للسياسة الحكومة الجديدة، فإن خارطة الطريق العملية والمعدة من طرف القطاع الاستثمار، قد حددت كهدف محوري لها المساهمة الحقيقية في تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال تطوير وتدعيم المشاريع الاستثمارية، وإن هدفا كهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال :

– إعادة بعث الاستثمار المنتج وتذليل إشكالية العقار الصناعي؛ وتحسين مناخ الأعمال، وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تنمية الفروع (الصناعية والفلاحية والسياحية، والصحية)، خاصة تلك المحددة كأولوية؛

– تطوير البنى التحتية الوطنية للجودة، واعتماد أطر تشريعية وتنظيمية تتلاءم وتحديات المشاريع الاستثمارية؛

– مراجعة دور وصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، وإنشاء نظم معلومات اقتصادية وخارطة للمؤسسات ولفرص الاستثمار، تستعمل كأداة لاتخاذ القرار، وكوسيلة لتقييم السياسات العمومية.

1. التنمية الإقليمية المتوازنة بين طموح الإقلاع الاقتصادي والحاجة إلى الجاذبية الإقليمية لعام 2022: تأمل الجزائر في انجاز عدد من المشاريع الاقتصادية في عام 2022، وهذا ما أكده رئيس الجمهورية بأن سنة 2022 ستكون مخصصة للاقتصاد من خلال توصيات في عدة قطاعات من بينها الشغل وقطاع الاستثمار، حيث أن الجزائر ستواصل تنفيذ مسار الإنعاش الاقتصادي في قطاع الاستثمار مع مراجعة قوانين مهمة أولها قانون الاستثمار الذي ما يزال على طاولة وزارة الصناعة، وعملت ولاية تيسمسيلت على تنفيذ هذه التوصيات.

1.1. خلق جاذبية إقليمية في ميدان الشغل لعام 2022: يبين الجدول الموالي التنمية الإقليمية المتوازنة بين طموح الإنعاش الاقتصادي والحاجة إلى الجاذبية الإقليمية حسب البرنامج المسطر من قبل السلطات الحكومية في ولاية تيسمسيلت.

جدول رقم 06: خلق جاذبية إقليمية في ميدان الشغل لعام 2022.

التوصية	إجراءات التنفيذ	الإجراءات المنفذة
خلق جاذبية إقليمية في ميدان الشغل.	الإسراع في فتح وكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل الولايات.	كل وكالات التشغيل في ولاية تيسمسيلت تعمل بصفة عادية.
	رفع التجميد عن نشاطات النقل الجماعي للمسافرين بالمناطق الريفية وكذا نقل البضائع، لاسيما الخاصة بالتبريد من طرف المركز الوطني للاستثمارات في الجنوب، وكذا وكالات التشغيل.	تم رفع التجميد عن نشاط النقل الجماعي والبضائع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى ولاية تيسمسيلت.

المصدر: *من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت.*

نلاحظ من خلال الجدول أن السياسة الاستثمارية القائمة على فتح المجال أمام المستثمرين وتوفير البنية القاعدية الملائمة لنجاحهم والتي تؤدي إلى المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال انخفاض نسبة البطالة بالولاية وتوفير موارد دخل ثابتة وهو ما سجل في السنوات الأخيرة بالولاية.

2.1. طرق ووسائل إنعاش الاستثمار لخلق الثروة ومناصب الشغل لعام 2022:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات عامة في مجال إنعاش الاستثمار وترقيته واحداث مناصب الشغل، وتهدف هذه السياسات في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة على المستوى المحلي والوطني والدولي، حيث عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي. وفي جانب آخر ستعرف سنة 2022 مراجعة بعض القوانين كإعادة النظر في قانون الصفقات العمومية من أجل شفافية الاستثمارات المحلية، وعملت ولاية تيسمسيلت على تنفيذ هذه التوصيات، وذلك من خلال ما يلي:

* **تسوية الملفات الاستثمارية العالقة قبل نهاية 2021/12/31:** وذلك بإصدار نص تنظيمي تعليمة وزارية مشتركة مماثلة للتي صدرت بتاريخ 2021/09/08 تحت رقم 002 الخاصة بتسوية العقارات التي شيدت عليها السكنات بمختلف الصيغ والتجهيزات العمومية، حيث تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل رفع العراقيل لمشروعين استثماريين عالقين وإمكانية منح رخص الاستغلال وتسوية وضعيتها (استشارة المصالح المركزية)؛

* **استحداث شباك موحد للاستثمار يضم الإدارات ذات الصلة:** وفي انتظار صدور النصوص القانونية المتعلقة بتفعيل دور الشباك الموحد وإعطائه أكثر صلاحيات في مجال مرافقة المستثمرين خلل انجاز مشاريعهم الاستثمارية؛

* **تجسيد إنشاء مناطق نشاطات مصغرة على مستوى البلديات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي المشاريع:**

بهدف إرفاق مناطق النشاطات بفضاءات جاهزة لاستقبال الاستثمارات المنتجة، حيث تم اقتراح 03 مناطق نشاطات صغيرة بلدية تيسمسيلت، منطقة القطار بلدية العيون ،منطقة عين السدرة بلدية خميستي، واقتراح منطقتين(02) لإنشاء مناطق نشاطات مصغرة للشباب حاملي المشاريع من خرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني من اجل تجسيد مشاريعهم بكل من بلديتي تيسمسيلت و خميستي؛

* **تحفيز انجاز استثمارات في ميدان الطاقات المتجددة في ولايات الجنوب والهضاب العليا:** حيث تم إنشاء مراكز توليد الطاقة الشمسية والإنارة، مع اقتراح تسجيل الدراسات من اجل انجاز مراكز لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية خلال 2022؛

* **تشجيع المستثمرين على خلق مناطق نشاط:** بهدف المساهمة في توفير فضاءات استثمار إضافية تسمح بممارسة نشاطهم على ملكيتهم الخاصة أو التبعة لأملاك الدولة، حيث تم القيام بلقاءات تحسيسية لحث المستثمرين قصد خلق مناطق نشاط و ذلك بمشاركة كل الفاعلين؛

* **تشجيع إنشاء مناطق نشاطات مصغرة للشباب في مجال المقاولاتية:** وذلك من طرف الوكالات العقارية بمصادر تمويل مختلفة أو عن طريق قروض بدون فوائد، حيث تم بناء فضاءات تسمح لهؤلاء الشباب في تجسيد مشاريعهم بسرعة وبأقل التكاليف تؤجر لهم بأسعار معقولة من طرف الوكالات العقارية المحلية ريثما تنمو وتتوسع مشاريعهم، مع إدراج هذه التوصية ضمن جدول أعمال مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2021/11/18 وتنفذ خلال 2022.

* **إنشاء مناطق نشاطات مصغرة بالقرب من الحضائر الصناعية والمصانع الكبرى:** بهدف تشجيع المناولة (Sous-traitance) للرفع من نسبة الإدماج والتقليل من فاتورة الاستيراد.

* **تشجيع وتحفيز الاستثمار في مجال استرجاع وتحويل النفايات:**

بغرض الحفاظ على نظافة المحيط والبيئة وخلق مناصب شغل والثروة، حيث تم تخصيص مناصب للتمهين على مستوى هذه المؤسسات، وذلك بإبرام عقود شراكة بين مراكز الردم التقني والمستثمرين الخواص المهتمين بالاستثمار في هذا المجال، حيث تم إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال دورة فيفري 2022، وفتح تخصص جديد مستوى 5 على مستوى معهد خميستي تسير واسترجاع النفايات (قيد التنفيذ).

*** إعطاء الأولوية لتوجيه وتشجيع المستثمرين لإنجاز مشاريع استثمارية في مجال الصناعات التحويلية:**

وذلك باستغلال الفائض في المنتوج الفلاحي حسب خصوصيات كل منطقة فلاحية، وتم فتح تخصص في الصناعات التحويلية بمعهد التكوين المهني بخميستي، تم منح 17 قرار استفادة من حق الامتياز بالتراضي فيما يخص انجاز مشاريع استثمارية في مجال الصناعات التحويلية، تم فتح تخصص في الصناعات التحويلية بمعهد التكوين المهني بدائرة خميستي، وحدد أجال التنفيذ من 2022-2025؛

*** تثمين دور المؤسسات الناشِئَة وتحسين مَنَاخ أعمالها:**

حيث تم تقديم مشروع إنشاء حاضنة أعمال جامعية للوزارة الوصية وإنشاء فرع للمعهد الوطني للملكية الصناعية من أجل حماية الأفكار الابتكارية للطلبة عن طريق منح براءات الاختراع (قيد التنفيذ) خلال 2022.وستكون مديرية الصناعة عضوا في لجنة مناقشة الأفكار الابتكارية للطلبة ومرافقتهم للولوج لعالم الأعمال بتقديم كل الدعم والتسهيلات المناسبة؛

*** ضرورة إشراك الهيئات المحلية في إعداد برامج وأجهزة التشغيل:**

تم تخصيص جلسات تحسيسية من طرف مختلف أجهزة التشغيل خصوصا بالمناطق النائية بحضور الهيئات المنتخبة لتقديم كافة التوضيحات للولوج إلى عالم الشغل وإنشاء المؤسسات المصغرة، المشاركة في العمليات التحسيسية الرامية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتعريف بمختلف التدبير والشكليات اللازمة لإنشاء المؤسسة بالتعاون مع مختلف هياكل الدعم المحلية باعتبار أن مديرية الصناعة هي هيئة ذات صلاحية إنشاء ودعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** إعداد خريطة استثمارية شاملة وواقعية لجميع الأنشطة:**

بهدف إشراك الجامعات ومخابر البحث لمعرفة الطاقة الاستيعابية واحتياجات السوق المحلية مع مراعاة تحيين هذه الخريطة بصفة منتظمة ، حيث تم إنشاء مركز البحث عن الشغل بالشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم التشغيل عن طريق إبرام اتفاقية بين الفرع الولائي للتشغيل وجامعة تيسمسيلت، إنشاء المركز يكون بقرار مركزي بعد موافقة المديرية العامة للوكالة الوطنية للتشغيل والمكتب الدولي للشغل.

من خلال ما سبق ذكره، نقول أن الدولة الجزائرية قامت بوضع سياسات وخطط متنوعة من أجل تطوير وترقية الاستثمار وذلك لتحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال التركيز على الاستثمارات المحلية من أجل النهوض بمختلف المشاريع الاستثمارية لتغطية السوق بالسلع المحلية وتوفير مناصب شغل معتبرة للتخفيض من معدل البطالة.

2. تركيز مجهودات الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية في إطار الإقلاع الاقتصادي:

إن برامج الاستثمارات المجسدة من طرف السلطات العمومية عالجت العديد من النقائص، وسمحت بإعادة تأهيل المرافق من خلال عمليات في مختلف المجالات، وهذه الانجازات تهدف إلى توفير كل مرافق الحياة للمواطن والتكفل بانشغالاته، غير أن الهدف الاستراتيجي يكمن في توفير الظروف الملائمة لانطلاق اقتصادية حقيقية، وتم إدخال العديد من التحسينات عل الآليات والإجراءات المعتمدة في دراسة طلبات الاستثمار والحصول على العقار الاقتصادي في إطار نظام الامتياز.

وفي الواقع أن الرفع من عدد الاستثمارات الاقتصادية المنتجة للثروة والمنشأة لمناصب الشغل بشكل ملموس يعد ضرورة قصوى وأولوية بالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني وذلك بالنظر للوضع الاقتصادي الراهن، وعليه يجب استغلال هذا الوضع من اجل تجسيد هدف استراتيجي ببناء اقتصاد متنوع ذو قيمة مضافة عالية وصناعة مزدهرة وتنافسية.

جدول رقم 07: إطار مستحدث لبعث الاستثمار في إطار الإقلاع الاقتصادي:

التوصية والتعليمة	الإجراءات المنفذة	الإجراءات قيد التنفيذ	العراقيل واقتراح الحلول
وضع قانونية تسمح باسترجاع العقار غير المستغل، ، مع وضع نص تنظيمي يحدد الميكانيزمات المالية التي تسمح بتهيئة المناطق في إطار تركيبات مالية يساهم فيها أساسا المستثمرون المستفيدون.	استرجاع 119 قطعة أرض بمساحة 79.24 هـ، صدور القانون رقم 23-17 المؤرخ في 2023/11/15 يحدد كيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة والموجه لانجاز مشاريع استثمارية	أربع مشاريع على مستوى القضاء من أجل فسخ عقود الامتياز بالإضافة الى اعداد قرار ولائي يتضمن لجنة ولائية مكلفة بمتابعة وتطهير المشاريع الاستثمارية المرخص لها.	فسخ العقود دون اللجوء إلى القضاء بإدراج بند الفسخ التلقائي ضمن بنود عقد الامتياز في حالة عدم التزام المستثمر بانجاز التزاماته.
مراعاة انسجام مختلف القوانين و التنظيمات التي تنظم العمل على المستوى المحلي و الصلاحيات المسندة للوالي وفق المقاربة الاقتصادية الجديدة	صدور القانون رقم 22-18 المؤرخ في 2022/07/24 المتعلق بالاستثمار، وصدور القوانين التنظيمية لقانون الاستثمار رقم 22-18 بتاريخ 2022/09/04.	صدور المرسوم التعديلي للمرسوم رقم 10-20 المؤرخ في 2010/01/2 المتعلق بتنظيم لجنة CALPIREF	/
لابد من إحداث التغيير المنشود في السلوك والأداء والإصغاء للمواطن ومساعدة الشباب المستثمر في جميع المجالات وتسهيل الاستثمار.	توجيه وإرشاد المستثمرين على مستوى المديرية وإنشاء منطقتين للنشاط مصغرة موجهة للشباب حاملي المشاريع.	إنشاء 03 مناطق نشاطات صغيرة بالولاية في إطار البرنامج التكميلي للتنمية	/
لابد من إحداث التغيير المنشود في السلوك والأداء والإصغاء للمواطن ومساعدة الشباب المستثمر في جميع المجالات وتسهيل الاستثمار.	استقبال خريجي المعاهد والجامعات وحاملي المشاريع وتوجيههم للتنظيمات المعمول بها، والتشاور والتنسيق بين القطاعات.	التكوين والمرافقة الاستثمارية لاتخاذ القرار الصحيح.	/
ترقية الفلاحة الصناعية	منح 16 قرار امتياز في مجال الصناعة التحويلية.	/	إنشاء منطقة نشاطات خاصة بالمشاريع الاستثمارية في مجال الصناعة التحويلية.
مرافقة المستثمرين في جميع مراحل انجاز المشروع والعمل على توفير العرض العقاري وإزالة جميع العقبات البيروقراطية التي كانت تعترض المستثمرين ،ومواكبة هذا التحول الجوهري ولعب دور محوري بالمساهمة بفاعلية لاسيما ضمن المقاربة الشاملة التي تبتها الدولة في توجيه العقار الصناعي إلى الاستثمار الحقيقي المنتج.	– إنشاء لجنة ولائية لرفع القيود، وإحصاء جميع المشاريع الاستثمارية التي تعرف عراقيل حالت دون الدخول في مرحلة الاستغلال، ورفع القيود عن 10 مشاريع استثمارية، ومنح 10 رخص استغلال نهائية، ومنح 17 رخصة بناء بين طلبات جديدة وطلبات تجديد.	مراسلة المصالح المركزية بخصوص إمكانية منح مشروع استثماري خاص بالتسمين الصناعي للدواجن و التفريخ الصناعي للبيض	عدم دخول بعض المشاريع الاستثمارية في مرحلة الاستغلال بسبب المتابعات القضائية ومشكل التمويل البنكي.

المصدر: *من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت.*

ومن خلال الجدول ومن خلال ما سبق من توفير العرض العقاري والإجراءات وتسهيلها وإزالة جميع العقبات البيروقراطية التي كانت تعترض المستثمرين على الولاة مواكبة هذا التحول الجوهري ولعب دور محوري بالمساهمة بفعالية لاسيما ضمن المقاربة الشاملة التي تبنتها الدولة في توجيه العقار الصناعي إلى الاستثمار الحقيقي المنتج.

3. حصيلة تقييمية لمدى تحقيق الأهداف المسطرة لسنة 2021:

يبين الجدول رقم (08) حصيلة تقييمية لمدى تحقيق الأهداف المسطرة لسنة 2021، من طرف مديرية الصناعة في مجال العقار الصناعي بالإضافة الى احصاء مختلف العراقيل المسجلة والحلول المقترحة في سبيل تجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية.

جدول رقم 08: حصيلة تقييمية لمدى تحقيق الأهداف المسطرة لسنة 2021:

الأهداف المسطرة	العمليات المنجزة	العراقيل المسجلة والحلول المقترحة		العراقيل المسجلة والحلول المقترحة
	العمليات	العراقيل المسجلة	الحلول المقترحة	
استرجاع العقار غير المستغل.	مباشرة إجراءات التابعة بتوجيه إعذارات ورفع دعاوى قضائية ل فسخ عقود الامتياز.	حصول معظم المستثمرين على عقود الامتياز مما يستدعي رفع دعاوى قضائية.	عدم منح عقد الامتياز لأي مستفيد من حق الامتياز إلا بعد شروعه في أشغال انجاز مشروعه الاستثماري بنسبة محددة.	متابعة عملية استرجاع العقار الصناعي للاستثمارات الوهمية
استحداث مناطق نشاطات مصغرة.	اقتراح ثلاثة مواقع بمساحة 75.41 هـ.	. عدم وجود تهيئة وتجزئة لهذه المواقع المقترحة.	الحصول على الغلاف المالي الكافي لتغطية عملية التهيئة والتجزئة لهذه المواقع المقترحة، والتسريع في إجراء إنشاء منطقة صناعية بالموقع المقترح.	استكمال إجراء استحداث مناطق النشاطات والمنطقة الصناعية المقترحة.

المصدر: *من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك مساعي حيثية من قبل مديرية الصناعة من أجل الرقابة على المشاريع الاستثمارية الممنوحة لها عقود إمتياز، من خلال استرجاع العقار الذي لم يستغل. كما أنها تسعى جاهدة إلى استحداث مناطق نشاطات جديدة من أجل المشاريع الاستثمارية المستقبلية كحل لمشكل العقار الذي يعتبر من أهم مشكلات التي تواجه المستثمرين لتجسيد مشاريعهم.

4. البرنامج التكميلي التنموي لولاية تيسمسيلت: تعد البرامج الحكومية المسطرة في السنوات الاخيرة من أهم الأساليب التي اعتمدتها من أجل تحقيق تنمية محلية مستدامة، حيث استفادت ولاية تيسمسيلت من أغلفة مالية جد معتبرة من خلال تجسيد البرنامج التكميلي للتنمية المحلية في جميع القطاعات.

1.4. البرنامج التكميلي التنموي لجميع القطاعات بولاية تيسمسيلت: انعقد اجتماعا للحكومة بمقر ولاية تيسمسيلت حيث خصص لتجسيد البرنامج التكميلي للتنمية الذي أقره مجلس الوزراء خلال اجتماعه يوم 2022/11/27 لفائدة هذه الولاية. فقد ضبط محتوى هذا البرنامج وكللت بتسجيل مشاريع جديدة ورفعت من قوائم البرنامج الأولي بنسبة 29%، والمتعلقة أساسا بإنجاز المشاريع الرامية إلى فك العزلة كتعزيز شبكة الطرقات وازدواجيتها وبعث المشاريع الحيوية للمواطن، وكذا الاستثمارات العمومية التي تتماشى ومقدرات الولاية وطابعها الفلاحي والغابي والسياحي خاصة قصد خلق مناصب شغل جديدة والدفع بالتنمية الشاملة بها.

وضمن هذا المنظور تم تحديد حافظة للمشاريع تضم 89 مشروع لفائدة 17 قطاع حيوي، والذي يتطلب تجسيده تعبئة غلاف مالي بنحو مالي يقدر ب 97.53 مليار دينار موزع حسب طبيعة البرنامج كالتالي: 61 عملية جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 86.75 مليار دج، و28 عملية بمبلغ إجمالي يقدر ب 10.78 مليار دج معينة برفع التجميد عنها، وفيما يلي محتوى البرنامج التكميلي للتنمية المحلية لفائدة ولاية تيسمسيلت .

جدول رقم 09: البرنامج التكميلي التنموي لولاية تيسمسيلت لسنة 2022:

الرقم	القطاع	عدد المشاريع	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
01	قطاع الأشغال العمومية	13	47.62	48.83
02	قطاع الموارد المائية	19	20.85	21.37
03	قطاع السكن والعمران والمدينة	02	12.8	13.12
04	قطاع الطاقة	02	12.8	13.12
05	قطاع الشباب والرياضة	06	2.57	2.64
06	قطاع الفلاحة والغابات	06	غير مصرح به	غير مصرح به
07	قطاع الصحة	03	غير مصرح به	غير مصرح به
08	قطاع الصناعة	02	غير مصرح به	غير مصرح به
09	قطاع السياحة والصناعة التقليدية	07	غير مصرح به	غير مصرح به
10	قطاع البيئة	08	غير مصرح به	غير مصرح به
11	قطاع الثقافة	03	غير مصرح به	غير مصرح به
12	قطاع المجاهدين	03	غير مصرح به	غير مصرح به
13	قطاع تكوين والتعليم المهنيين	02	غير مصرح به	غير مصرح به
14	قطاع التعليم العالي	02	غير مصرح به	غير مصرح به
15	قطاع التربية الوطنية	02	غير مصرح به	غير مصرح به

المصدر: *من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات المقدمة من مديرية الصناعة لولاية تيسمسيلت.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع القطاعات نالت حصتها من التنمية المحلية من خلال البرنامج التكميلي التنموي من خلال توزيع مختلف المشاريع عبر قطاعات متعددة، حيث خصص لكل قطاع مبلغ يغطي تكاليف هذه المشاريع.

2.4. البرنامج التكميلي التنموي المقترح لقطاع الصناعة بولاية تيسمسيلت:

في إطار البرنامج التكميلي المقترح بغرض دعم التنمية المحلية على مستوى ولاية تيسمسيلت لتحقيق التوازن الإقليمي من خلال التكفل بالنقائص المسجلة على مستوى القطاع الصناعي نلخصها فيما يلي:

– إن القدرات الصناعية التي تحوزها الولاية تحتاج إلى عملية دعم ومرافقة من قبل السلطات العمومية، إذ نجد المؤسسة العمومية للمنسوجات المتنوعة الجزائرية TDA مركب تيسمسيلت المتخصص في صناعة البطانيات المختلفة، والذي يشغل250 عامل، حيث

اقترحت عملية تحديثه عن طريق اقتناء تجهيزات وعتاد يسمح برفع طاقاته الإنتاجية والقضاء على مشكل الانقطاع بالتموين بالمواد الأولية، وبعث شراكة حقيقية مع متعاملين اقتصاديين وطنيين أو أجانب من أجل إرساء صناعة نسيجية قوية ل خلق مناصب شغل إضافية.

– في مجال إنشاء نسيج صناعي لتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة يسمح بفتح مناصب شغل جديدة وخلق الثروة فقد تم اقتراح 03 مناطق نشاطات صغيرة بمبلغ مالي قدره 360 مليون دينار جزائري بكل من:

– بلدية تيسمسيلت (منطقة بومنقوش) بمساحة إجمالية تقدر بـ 21هـ (عدم حصولها على قرار الإنشاء ورخصة التجزئة والعملية غير مسجلة ليومنا هذا ضمن البرنامج التكميلي لسنة 2022)، بمبلغ مالي يقدر 160بـ مليون دينار جزائري؛

– بلدية العيون (منطقة القطار) بمساحة إجمالية تقدربـ 28.65 هـ(عدم حصولها على قرار الإنشاء ورخصة التجزئة والعملية غير مسجلة ليومنا هذا ضمن البرنامج التكميلي لسنة 2022)، بمبلغ مالي يقدر بـ 120 مليون دينار جزائري؛

– بلدية خميستي (منطقة عين السدرة) بمساحة إجمالية تقدربـ 25.76 هـ (تحوز على قرار الإنشاء ورخصة التجزئة والعملية غير مسجلة ليومنا هذا ضمن البرنامج التكميلي لسنة 2022)، بمبلغ مالي يقدر بـ 80 مليون دينار جزائري؛

3.4. حصة قطاع الصناعي من البرنامج التنموي لولاية تيسمسيلت في مجال العقار الصناعي لسنة 2022:

إن قطاع الصناعة استفاد من البرنامج التكميلي التنموي لولاية تيسمسيلت، مثله مثل باقي القطاعات الأخرى، حيث أقر على:

– دراسة ومتابعة وانجاز منطقتين مصغرتين للنشاطات على مستوى بلديات تيسمسيلت وبونقوش وخميستي وعين السدرة؛

– دراسة ومتابعة منطقة مصغرة للنشاطات بالقطار على مستوى بلدية العيون، مما يسمح بتجسيد مشاريع صناعية في مختلف قطاعات النشاطات وبذلك يتم توفير السلع المحلية وتوفير مناصب شغل لسكان الولاية؛

5. المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الولاية: بالرغم مما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الولاية، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي نلخصها في ما يلي:

– نقص الوعاء العقاري على مستوى الولاية، وجود إشكالات تتعلق بالقطع الأرضية الممنوحة؛

– نقص التهيئة على مستوى مناطق النشاطات وكذلك المواقع المقترحة كمناطق نشاطات مصغرة (الشبكة الهاتفية، الكهرباء، الغاز)؛

– انعدام رخصة التجزئة بالنسبة للمناطق المقترحة كمناطق النشاطات (القطار– بومنقوش) مع العلم بأنه قد تم منح بعض القطع الأرضية بها لعدة مستثمرين والذين يواجهون صعوبة في إيداع ملفات الحصول على رخص البناء؛

– تقاعس بعض المستثمرين في إيداع ملفات رخص البناء بعد حصولهم على عقود الامتياز رغم التنبيهات والاعذارات الموجهة لهم؛

– وجود إشكالات تتعلق بالقطع الأرضية الممنوحة منها:

6. الحلول المقترحة:

– اقتراح أوعية عقارية كمناطق نشاط مصغرة علة مستوى ولاية تيسمسيلت؛

– الإسراع في إيجاد حل لتأخر الاستجابة لملف إنشاء منطقة صناعية ببلدية تيسمسيلت؛

– اقتراح إنشاء لجنة تنمية الصناعة المحلية (CODIL) وفقًا لمرسوم السيد الوالي رقم:891/2013 بتاريخ: 22/12/2014 المسؤولة عن تعزيز الصناعة والاستثمار المحليين، ومرافقة الشركة ؛ تيسير وتحسين مناخ الأعمال التجارية؛

– نظرا لافتقاد الولاية للعقار الصناعي فيتوجب إنشاء حافظة عقارية على مستوى الولاية من اجل توجيه الاستثمارات عن طريق جرد شامل لجميع الأوعية العقارية التي تكون محل تخصيص الاستثمار بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة ومديرية التعمير والبناء والوكالة العقارية؛

– إصدار تعليمة من طرف السيد والي الولاية رقم 1291 مؤرخة في 2018/06/12 متعلقة بالمحافظة على العقار الموجه للاستثمار بعدم منح عقود الامتياز للمستفيدين من قرارات الامتياز إلا بعد الانطلاق الفعلي في أشغال الانجاز و المرور بإجراءات محددة بالتعليمة المذكورة؛

خاتمـة:

من خلال هذا العرض نكون قد بينا أهم فرص ومزايا الاستثمار المتاحة بولاية تيسمسيلت نظراً لموقع الولاية الهام والمكانة الإستراتيجية المتميزة من جهة ووفرة الموارد الطبيعية من جهة أخرى تؤهلها لاستقطاب العديد من المستثمرين في إنشاء المؤسسات في مختلف النشاطات والمشاريع المتنوعة، مساهمة في ناتج الدخل المحلي وبناء الاقتصاد الوطني، وإن الدولة الجزائرية قامت بوضع سياسات وخطط متنوعة من أجل تطوير وترقية الاستثمار وذلك لتحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال التركيز على الاستثمارات المحلية من أجل النهوض بمختلف المشاريع الاستثمارية لتغطية السوق بالسلع المحلية وتوفير مناصب شغل معتبرة للتخفيض من معدل البطالة.

النتائج: توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

– بالنسبة للقطاع الصناعي الخاص بولاية تيسمسيلت، لقي تجربة رائدة يحتذى بها خصوصا فيما يتعلق بالدور الاجتماعي للمؤسسات الخاصة، وقدرتها التوفيق بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن هذا يبقى غير كافي؛

– لا يزال الاستثمار المحلي في الجزائر بصفة عامة وتيسمسيلت بصفة خاصة في مراتب متخلفة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل تطويرها، وغياب الوعي الاستثماري لدى أغلب المواطنين؛

– إن للولاية إمكانيات طبيعية كبيرة، لا تستغل استغلالا أمثل يخدم سكان الولاية والإنتاج المحلي؛

– شهدت الولاية تحسنا في تجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية في عدة مجالات السياحة والفلاحة والصناعة والصحة؛

التوصيات والمقترحات: في مجال إنشاء نسيج صناعي لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يسمح بفتح مناصب شغل جديدة وخلق الثروة نقترح:

*** في مجال العقار الصناعي:**

– إعادة تفعيل مشروع إنشاء منطقة صناعية حسب احتياجات الولاية؛

– إنشاء مناطق نشاطات أخرى بمختلف بلديات تيسمسيلت؛

– توفير وتهيئة مناخ الاستثمار من أجل استقطاب وجلب المستثمرين من داخل وخارج الوطن حتى تكون وجهة صناعية؛

– إن العقار الصناعي بحكم طابعه كمورد غير متجدد يجب أن يكون موضوع تسيير صارم وعقلاني

*** في مجال دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

– نضرا للطابع الفلاحي للولاية نقترح رفع التجميد عن المشاريع الاستثمارية التي تحصلت على قرارات الاستفادة في مجال إنشاء الملبنات والمطاحن؛

– دعم المشاريع الاستثمارية التي تواجه صعوبات في مجال التمويل البنكي من خلال تقليص آجال دراسة الملفات ورفع القيود عنها والتي عددها 08 مشاريع؛

– تطبيق امتياز المحل لفائدة المؤسسات الناشطة على مستوى ولاية تيسمسيلت من أجل دعمها؛

– إعطاء الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تنسجم مع خصوصيات الولاية ودعمها من أجل خلق شبكة مؤسسات على المستوى المحلي لترقية المناولة(المشاريع ذات الأولوية في قطاع الصناعة التحويلية)؛

– إن إعادة بعث الاستثمار يتطلب بالضرورة التنسيق الفعلي بين كافة المصالح والجهات المعنية من أجل ضمان تنفيذ فعال لهذا الجهاز؛

– تفعيل دور المساعدة ومرافقة المستثمرين الموكلة إلى شبابيك الوحيدة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛

– تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل المعاملات بين مختلف الإدارات العمومية التي من شأنها تعيق من تجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع؛

– تقليص آجال تسليم الوثائق المختلفة التي لها صلة بالاستثمار؛

– تخصيص غلاف مالي وميزانية كبيرة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الضرورية في القطاعات الحساسة؛

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات:

1. حمد بشير علية، "**القاموس الاقتصادي**"، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

2. طاهر حيدر حردان، "**أساسيات الاستثمار**"، الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع، 2009.

المقالات:

3. رضا علي بن صالح، باسم المختار الرتيمي، "**استراتيجيات التنمية الصناعية وأفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا**"، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 04، ديسمبر 2020.

4. عكاشة عوفي، وقني سعدية: "**الاطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار العقاري الصناعي في التشريع الجزائري**"، مجلة الحقيقة المجلد 17، العدد 02، 2018

الأطروحات:

5. بن نية حميد، "**أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي، دراسة تحليلية واستشرافية لحالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2019-2020.

6. قيطون مهدي، "**أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2016، – حالة الجزائر–**"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، نمذجة واستشراف، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

7. منصوري الزين، "**آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، رسالة دكتوراه، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص24.

8. وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية لتحقيق للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.

المداخلات:

9. فريد مزياني، "**دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**"، مداخلة علمية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية"، المنظم من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على التشريع، يومي 03 و04 ماي 2009، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، جامعة بسكرة.

10. صلاح محمد، وآخرون، "**القطاع الخاص وتمويل التنمية المحلية المستدامة، قراءة في الترتيبات المؤسسية للقطاع الخاص**"، مداخلة مقدمة ضمن كتاب الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والسياسة الاجتماعية –المبادرات الحكومية والنتائج–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيسمسيلت، 2021.

الهوامش:

[1] – بن نية حميد، "**أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي، دراسة تحليلية واستشرافية لحالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، 2019-2020، ص 102

[2] – فريد مزياني، "**دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**"، مداخلة علمية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية"، المنظم من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، جامعة بسكرة، يومي 03 و04 ماي 2009، ص 55.

[2] – منصوري الزين، **"آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"**، رسالة دكتوراه، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص24.

[3] – حمد بشير علية (1985)، **"القاموس الاقتصادي"**، بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص32.

[4] – طاهر حيدر حردان، **"أساسيات الاستثمار"**، الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع، 2009، ص13.

[5] – منصوري الزين، **"آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"**، رسالة دكتوراه، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص24.

[6] عكاشة عوفي، وقني سعدية: **"الاطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار العقاري الصناعي في التشريع الجزائري"**، مجلة الحقيقة المجلد 17، العدد 02، 2018، ص 32.

[7] – قيطون مهدي، **"أثر الاستثمار في القطاع الصناعي على نمو الاقتصاد الوطني، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000–2016، – حالة الجزائر–"**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، نمذجة واستشراف، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 92.

[8] – رضا علي بن صالح، باسم المختار الرتيمي، **"استراتيجيات التنمية الصناعية وأفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا"**، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد 04، ديسمبر 2020، ص 08.

[9] – وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية لتحقيق للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011،صر92.

[10] – صلاح محمد، وآخرون، **"القطاع الخاص وتمويل التنمية المحلية المستدامة، قراءة في الترتيبات المؤسسية للقطاع الخاص"**، مداخلة مقدمة ضمن كتاب الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والسياسة الاجتماعية –المبادرات الحكومية والنتائج–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيسمسيلت، 2021.

[11] – صلاح محمد، واخرون، "القطاع الخاص وتمويل التنمية المحلية المستدامة– قراءة في الترتيبات المؤسسية للقطاع الخاص"، مداخلة ضمن كتاب الملتقى العلمي الوطني حول التنمية المحلية والسياسة الاجتماعية–المبادرات الحكومية والنتائج–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، 2021، ص 23.

[12] – صلاح محمد، وآخرون، **"القطاع الخاص وتمويل التنمية المحلية المستدامة، قراءة في الترتيبات المؤسسية للقطاع الخاص"**، مداخلة مقدمة ضمن كتاب الملتقى الوطني حول التنمية المحلية والسياسة الاجتماعية –المبادرات الحكومية والنتائج–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيسمسيلت، 2021.